المبحث الخامس

الدولة الموحدة والدولة الاتحادية

تنقسم دول العالم في الوقت الحاضر الى دول موحدة ودول اتحادية وسوف نخصص هذا القسم للبحث في المظاهر التي تتصف بها كلا الدولتين ونميز بينهما من حيث التركيب الداخلي للسلطة.

١ـ الدولة الموحدة:

تتميز الدولة الموحدة بوحدة السلطة ووحدة القوانين ووحدة الاقليم، فهناك حكومة واحدة تمارس السيادة الخارجية وتفرض كامل سلطتها وسيادتها على مناطق الدولة ورعاياها دون أي شريك او منازع، واجهزة هذه الحكومة تتولى الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية في كل انحاء اقليم الدولة الذي يعتبر وحدة متكاملة غير قابلة للتجزأة القانونية. وبالتالي فان مواطني الدولة الموحدة يخضعون لنفس القوانين والانظمة واللوائح. فهناك قوانين واحدة مثلا للزواج والطلاق والعقوبات تطبق على كل مواطني الدولة في سائر اقاليمها الجغرافية.

ان معظم دول العالم في الوقت الحاضر هي دول موحدة ومن امثلتها مصر والمملكة العربية السعودية وفرنسا وبلجيكا واسبانيا وتونس والجزائر وتركيا. وتختلف الدول الموحدة عن بعضها البعض من حيث الانظمة السياسية القائمة فيها ودرجة المركزية التي تمارسها حكوماتها. فمنها الانظمة الديمقراطية، والاستبدادية، والملكية، والجمهورية، والعسكرية، والحزبية. وتعتمد كل الدول الموحدة على مجالس وادارات وهيئات محلية لادارة شؤون مناطقها المختلفة. وتختلف الادارات المحلية في هذه الدول من حيث الاهمية والصلاحيات التي تعطى لها،

وطريقة تشكيلها ووضعها القانوني والمالي. فقد تكون شكلية وتابعة للحكومة المركزية التي تعينها وتسيطر عليها وتسيرها وتملك حق ازالتها. وقد تكون منتخبة من سكان منطقتها وتتمتع بالاستقلال الذي يمكنها من ممارسة بعض الصلاحيات الاساسية كما هو الحال في الدول الديمقراطية الموحدة[1].

٢ـ الدولة الاتحادية:

تتألف الدولة الاتحادية او الدولة المركبة كما يسميها البعض من اتحاد دولتين او اكثر، ويختلف شكلها تبعا لاختلاف نوع الاتحاد الذي اوجدها. فالاختلافات في طبيعة وجوهر الاتحادات الدولية قد سببت في وجود اشكال متعددة للدولة الاتحادية تختلف باختلاف مدى العلاقة والتداخل بين دول أو وحدات الاتحاد. ولقد نشأت الدولة الاتحادية او المركبة في الماضي في ظل ثلاثة نماذج تاريخية للاتحادات الدولية وهي الاتحاد الشخصي، والاتحاد الفعلي، والاتحاد الكونفدرالي. أما في الوقت الحاضر فالنموذج الوحيد للدولة الاتحادية يتمثل في الدولة الفدرالية التي تنشأ بموجب الاتحاد الفدرالي.

وسوف نلقي نظرة سريعة على النماذج التاريخية للاتحادات الدولية، ثم ننظر بالتفصيل في الدولة الفدرالية ونقارنها مع الدولة الموحدة، كما نقارن طبيعة اتحادها مع طبيعة الاتحاد الكونفدرالي.

أ ـ نماذج الاتحادات الدولية السابقة:

ان أنواع الاتحادات التاريخية التي ليس لها وجود في الوقت الحالي (دون ان يكون هناك ما يمنع ظهورها ثانية في المستقبل) تتمثل كما ذكرت في الاتحاد الشخصي، والفعلي، والكونفدرالي.

(١) الاتحاد الشخصي:

لقد قام الاتحاد الشخصي من اتحاد دولتين او اكثر تحت عرش واحد

---

١ - د. ابراهيم عبد العزيز شيحا، **مباديء الانظمة السياسية** (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢م)، ص ٤٤ - ٤٧.

تجسد في شخص العاهل الذي كان يصبح ملكا للدولتين مع احتفاظ كل منهما باستقلالها وسيادتها الخارجية والداخلية. واحتفظت كل دولة بدستورها وحكومتها المتمثلة في سلطاتها واجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية والعسكرية. أي أن التوحيد كان يقتصر على شخصية الحاكم ولا يمتد ليشمل الاجهزة الحكومية وممارسة السلطة فيها، حيث بقيت الحكومات مستقلة عن بعضها البعض تماما. ومن امثلة الاتحادات الشخصية اتحاد انجلترا وهانوفر من عام (١٧٠٤) الى عام (١٨٧٣) واتحاد هولندا ولكسمبرغ من عام (١٨١٥)، الى عام (١٨٩٠)، واتحاد بلجيكا والكونغو الحرة من عام (١٨٨٥) الى عام (١٩٠٨).

(٢) الاتحاد الفعلي او الحقيقي:

اختلفت طبيعة الاتحاد الفعلي او الحقيقي عن الاتحاد الشخصي في أن عملية التوحيد في ظل الاتحاد الفعلي كانت تتجاوز شخصية العاهل وتتناول توحيد السياسات العامة وضم الكثير من المؤسسات الحكومية مع ابقاء بعض الاجهزة منفصلة. أي أن الاتحاد الفعلي لم يكن اتحادا كليا حيث ان التوحيد كان «يتقرر فيما له علاقة بالعلاقات الخارجية كما يمكن ان يتحقق ايضا بالنسبة الى الدفاع الوطني والمالية، ولكن الحكومة تبقى منفصلة في الفروع الاخرى وبالاخص فيما يتعلق بالتشريع». ومن امثلة الاتحادات الحقيقية اتحاد السويد والنرويج من عام (١٨١٥) الى عام (١٩٠٥) واتحاد النمسا وهنغاريا (المجر) من عام (١٨٦٧) الى عام (١٩١٨)[٢].

(٣) الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) :

Confederalism

ينشأ الاتحاد الكونفدرالي نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة وتتفق فيما بينها على تنظيم علاقاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغير ذلك من العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. والاتفاقية التعاهدية او ما يسمى بصك الاتحاد لا

---

٢ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٥٠.

توجد دولة جديدة وانما تنشيء علاقة اتحادية بين مجموعة من الدول تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحاكمها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها وتمتلك حق الانسحاب من الاتحاد كما أن دخولها في نزاع مع احدى دول الاتحاد الاخرى يعتبر نزاعا دوليا وكذلك فان اي دولة من دول الاتحاد يمكنها الدخول في علاقات ثنائية او حرب مع دولة من خارج الاتحاد دون ان يستوجب ذلك اي التزامات من بقية دول الاتحاد تجاه الحالة المعنية.

ويوجد بموجب معاهدة التحالف او صك الاتحاد مؤتمر أو جمعية عمومية لرعاية وتنظيم شؤون الاتحاد تتألف من مندوبين عن حكومات الدول الاعضاء الذين يمثلون دولهم في اجتماعات الجمعية. والقرارات التي تتخذ في مؤتمرات الاتحاد لا تصبح سارية المفعول في نطاق كل دولة من دول الاتحاد الا بعد موافقة حكومة الدولة عليها. اي ان قرارات الجمعية العمومية غير ملزمة للدول الاعضاء وتحتاج الى موافقة حكومات الدول عليها. ومن هذا يتضح ان الجمعية العمومية هي مؤتمر سياسي دوري وليست هيئة ذات صفة تشريعية.

وينتهي الاتحاد الكونفدرالي اما بانفصال الدول الاعضاء وانحلال الاتحاد، او زيادة تماسكها وترابطها ودخولها في اتحاد فدرالي عوضا عن الاتحاد الكونفدرالي. ومن امثلة الاتحادات الكونفدرالية اتحاد الولايات المتحدة الامريكية في عام (١٧٧٦)، والذي تحول عام (١٧٨٧)، الى اتحاد فدرالي مركزي، والاتحاد الكونفدرالي السويسري من عام (١٨١٥) الى عام (١٨٤٨)، حيث أدت بعض النزاعات الدينية الى اعادة النظر في التعاهد الأمر الذي عمل على تحوله لاتحاد فدرالي وقيام الدولة الاتحادية السويسرية، وكذلك الاتحاد الفدرالي الجرماني الذي انشأته قرارات مؤتمر فينا عام (١٨١٥) وانتهى عام (١٨٦٦) بسبب النزاع بين بروسيا والنمسا[٣].

---

٣ - شيحا ، المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٤.
انظر ايضاً د. بطرس غالي، د. محمود عيسى، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩)، ص ١٩٢ - ١٩٤.

see also Coulter, **Op. Cit.**, p. 58-59.

ب ـ الاتحاد المركزي (الفدرالي) والدولة الفدرالية:

Federalism and the Federal State

بخلاف نماذج الاتحادات التاريخية المستعرضة، فان الاتحاد الفدرالي هو النموذج الشائع لاتحادات الدول في الوقت الحاضر. و يوجد في العالم المعاصر (٢٢) دولة فدرالية ومن امثلتها الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل، واوغندا، والامارات العربية المتحدة، والهند، وماليزيا، واستراليا، والاتحاد السوفييتي، وسويسرا، وتختلف الانظمة السياسية للدول الفدرالية القائمة من شيوعية الى ديمقراطية الى انظمة مختلطة. وباستثناء سويسرا واتحاد الامارات العربية فالملاحظ على معظم الدول الفدرالية سعة المساحة اذا لم تكن ضخمة مترامية الاطراف.

وفي ظل الاتحاد الفدرالي تندمج الدول او وحدات الاتحاد في دولة واحدة بموجب دستور توافق عليه كل الدول الاعضاء و يصبح بمثابة القانون الاعلى او النظام الاساسي للدولة الجديدة المنبثقة عن الاتحاد. وتفقد الدول المنضمة للاتحاد شخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية وجزء من سيادتها الداخلية. فمن حيث المجال الخارجي تصبح هناك شخصية دولية واحدة وسيادة خارجية واحدة تتجسد في دولة الاتحاد التي يصبح لها كيان واحد وعلم واحد ورمز وطني واحد وجنسية واحدة يحملها افراد كل الدول الاعضاء. وتتولى حكومة الاتحاد ادارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع مثل ابرام المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسي وتقرير الحرب والسلم وتحتفظ كل ولاية او وحدة من وحدات الاتحاد بحكومتها المحلية وتمارس بعض انواع السيادة التي احتفظت بها لنفسها بموجب الدستور الفدرالي. و يتم توزيع الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والقضائية كما سنرى بين الحكومة المركزية او الحكومة الفدرالية Federal Government التي تمثل الاتحاد و بين الحكومات المحلية Local Governments.

فالحكومة الفدرالية ـ التي يقيمها الدستور تشمل على سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية. وكذلك فان الحكومة المحلية في كل ولاية او وحدة من وحدات الاتحاد تحتفظ بدستورها الخاص وتحوي ايضا على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية

التي تعمل في نطاقها المحلي. والسلطة التشريعية الفدرالية تتألف عادة من مجلسين يقومان بتمثيل ولايات وافراد الاتحاد وبسن القوانين الفدرالية التي تسري عليهم. أما السلطة التشريعية المحلية فتقوم باتخاذ القوانين الخاصة بولايتها. ورئيس السلطة التنفيذية الفدرالية هو رئيس الدولة الفدرالية الذي يتم انتخابه بطرق مختلفة من قبل مواطني كل ولايات الاتحاد. وفي كل ولاية او وحدة اتحادية ايضا فان هناك سلطة مركزية يرأسها حاكم الولاية الذي يتم انتخابه محليا داخل حدود ولايته. وبالاضافة الى القضاء المحلي الذي يختص بالنظر في القضايا المحلية، فان هناك القضاء الفدرالي المتخصص بالنظر في المسائل الفدرالية وفي تفسير الدستور الفدرالي كلما دعت الحاجة الى ذلك.

هذا من حيث الشكل اما من حيث الممارسة، فان الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والقضائية توزع بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومات المحلية في ظل ظاهرة ازدواج السلطة أو ثنائية السلطة Dualism التي يتميز بها الاتحاد الفدرالي. وإن معايير توزيع الاختصاصات بين السلطتين تختلف من دولة فدرالية الى أخرى. فهناك بعض الدول مثل كندا التي تعطي دساتيرها صلاحيات واسعة للحكومة المركزية وصلاحيات محدودة للحكومات المحلية، في حين يعطي الدستور الفدرالي الامريكي صلاحيات اوسع للحكومات المحلية من الدستور الكندي. ولكن الاتجاه العام في جميع الدول الفدرالية هو تحقيق المزيد من المركزية في السلطة بواسطة تدعيم سلطة الحكومة المركزية فوق الحكومات المحلية[4].

وبصرف النظر عن مدى توسيع أو تضييق دائرة صلاحيات الحكومة المركزية فلقد حرصت دساتير الدول الفدرالية على أن تعطي الحكومة الفدرالية الاختصاصات الاساسية ذات الطبيعة العامة التي تمس الدولة الفدرالية بأسرها والتي تعتبر ضرورية للمحافظة على الاتحاد وتمكين الحكومة الفدرالية من اداء وظيفتها على أكمل وجه. وبالاضافة الى الشؤون الخارجية فان الاختصاصات

4- Coulter, **Op. Clt.** p. 59-68.

أنظر ايضاً شيحا ، المصدر السابق ، ٥٩ - ٧٠.

التي عادة ما تعطي للحكومة المركزية في كل الاتحادات الفدرالية تتعلق بالقضايا العسكرية، والمالية والجمركية، وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين وحدات الاتحاد، واصدار الاوراق النقدية، وتشريعات الجنسية، وأمور المقاييس والمكاييل، واعلان الاحكام العرفية، وغير ذلك من الأمور التي يجب ان تكون منسجمة ومتطابقة في كل انحاء الدولة.

وغالبا ما تحتفظ الحكومات المحلية لنفسها بالقوانين المدنية وخاصة تشريعات الاحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث وقوانين الاسرة)، وتشريعات القانون الجنائي، والتشريعات التجارية المحلية، وتنظيم البوليس المحلي، ونظام المرور وغير ذلك من الأمور الاساسية الخاصة بالولاية. أما شؤون التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والامن العام وامور الزراعة والصناعة والتعدين والمواصلات وغير ذلك من الخدمات والبرامج الاساسية في المجتمع فتساهم الحكومات الفدرالية بالقيام بها مع الحكومات المحلية بدرجات متفاوتة[5].

جـ ـ نظرة مقارنة بين الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) والاتحاد المركزي (الفدرالي):

بالرغم من أن الدولة الكونفدرالية ليست موجودة في الوقت الحاضر الا أن المقارنة بين الاتحاد الفدرالي والاتحاد الكونفدرالي تبقى مهمة لانها تساعدنا على فهم طبيعة الاتحاد الفدرالي والقاء المزيد من الضوء على جوهر الدولة الفدرالية نفسها. هذا أولا، وثانيا فان هناك الكثير من المفكرين الذين يعتبرون مواثيق بعض اتفاقيات الاتحاد والتعاون الموجودة حاليا في المجتمع الدولي اما كنموذج من النماذج الخاصة للاتحاد الكونفدرالي (وذلك كما يصنف البعض ميثاق جامعة الدول العربية)[٦]، أو كمظاهر تعاونية تذكّر بالاتحادات الكونفدرالية الماضية، كما يلفت النظر الى ذلك أحد المفكرين البارزين في هذا المجال اذ يقول: «وفي

5- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 57-61.

٦ - شيحا، المصدر السابق ، ص ٥٥.

الوقت الحاضر لا وجود لكونفدراسيون (الدولة الكونفدرالية). انما يجب ان نشير مع ذلك الى ان الوحدة الاوروبية للفحم والصلب، والوحدة الاقتصادية، ووحدة الطاقة الذرية، تتضمن عبر صفتها المتجاوزة القومية، ووفقا لنماذج جديدة وفي مجالات محددة، مظاهر تذكر باتحاد «كونفراسيون» الدول. وفي افريقيا تستحق حالة منظمة الوحدة الافريقية الاشارة اليها ايضا»[٧]، وقياسا على هذا التشبيه فليس هناك ما يمنع من ان ننظر لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي كنموذج مشابه للاتحادات الكونفدرالية الماضية.

ومن هذه المقدمة البسيطة التي كان القصد منها توضيح أهمية مقارنة الاتحاد الفدرالي بالاتحاد الكونفدرالي ننتقل الى التمييز بينهما في النقاط التالية:

١- ينشأ الاتحاد الكونفدرالي بمقتضى معاهدة دولية او ميثاق تحالف، بينما ينشأ الاتحاد الفدرالي بموجب دستور تتفق عليه الوحدات المنضمة في الاتحاد.

٢- بموجب المعاهدة الكونفدرالية تحتفظ دول الاتحاد الكونفدرالي باستقلالها وكافة مميزات شخصيتها الدولية (جنسية - حكومة - علم - نشيد جيش - قانون .. الخ). وتمارس كافة مظاهر السيادة الخارجية، أما وحدات الاتحاد الفدرالي فتفقد بموجب الدستور الفدرالي شخصيتها الدولية، وتظهر عوضا عنها جميعا الشخصية الدولية الجديدة المتمثلة بالدولة الفدرالية التي تتمتع بكافة مميزات الشخصية الدولية، (جنسية فدرالية، حكومة فدرالية، نشيد فدرالي، علم فدرالي) - وتقوم بممارسة مظاهر السيادة الخارجية.

٣- تشرف على الاتحاد الكونفدرالي وتمثله جمعية عامة تتألف من ممثلين عن الدول الاعضاء، وقراراتها ليست ملزمة للدول الأعضاء وانما تتوقف على موافقة هذه الدول عليها. بينما تشرف على الاتحاد الفدرالي وتعبر عنه حكومة مركزية تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة وتكون القرارات التي تتخذها في مجال اختصاصاتها ملزمة لجميع وحدات الاتحاد الا اذا خالفت نصوص الدستور الفدرالي.

٤- يجوز لدولة الاتحاد الكونفدرالي ان تنسحب من الاتحاد من جانبها اذا

---

٧ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٥١ - ١٥٢

ارادت ذلك، بينما لا تتمكن وحدة الاتحاد الفدرالي ان تنفصل، ويمكن استخدام القوة من قبل الحكومة الفدرالية للقضاء على أية حركة انفصالية والعمل على ابقاء الوحدات التي تحاول الانفصال ضمن نطاق الاتحاد.

٥- ومن ذلك يتبع ان الحرب اذا نشبت بين دولتين أو أكثر من دول الاتحاد الكونفدرالي، تعتبر حربا دولية وتخضع لقواعد القانون الدولي، أما الحرب بين وحدات الاتحاد الفدرالي فتعتبر حربا أهلية و يكون أمر معالجتها والتصدي لها من اختصاص الحكومة الفدرالية.

٣ ــ نظرة مقارنة بين الدولة الموحدة والدولة الفدرالية:

١- تتميز الدولة الموحدة بوحدة الدستور والسلطة والقوانين والاقليم، أما الدولة الفدرالية فتتميز اولا بازدواج السلطة (حيث توجد بها سلطتان تمارسان السيادة والادارة الداخلية فوق الافراد والاقليم وهما سلطة الحكومة المركزية وسلطة الحكومات المحلية)، وتتميز ثانيا بازدواج الدساتير (حيث تحتفظ كل وحدة من وحدات الاتحاد بدستورها الخاص الى جانب الدستور الفدرالي المهيمن على الدولة بأكملها)، وتتميز ثالثا بازدواج القوانين (حيث يخضع الافراد الى القوانين الفدرالية والقوانين المحلية بنفس الوقت).

٢- يجب التمييز بين الحكومة المحلية Local Government في الدولة الفدرالية والادارة او الهيئة المحلية Local Administration في الدولة الموحدة، أو ما يسميه البعض بالتميز بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية. وبالرغم من تفاوت استقلالية الهيئات المحلية في الدول الموحدة تبعا لديمقراطية النظام السياسي، الا أنه يمكن تسجيل الفروق العامة التالية بين الحكومات المحلية في الدول الفدرالية والهيئات او الادارات المحلية في الدول الموحدة:

أ ـ ان الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية هي شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الحكومة الفدرالية، أما الادارة المحلية في الدول الموحدة فلا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة.

ب ـ ان سلطة الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية هي سلطة أصلية

مستمدة من الدستور الفدرالي، أما سلطة الهيئة المحلية في الدولة الموحدة فهي سلطة فرعية ممنوحة أو مخولة من الحكومة المركزية.

جـ - الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية ليست تابعة للحكومة المركزية فهي تتمتع باستقلال تام في سلطاتها التنفيذية والتشريعية، والقضائية، في حين ان الادارة المحلية في الدولة الموحدة هي تابعة لحكومتها المركزية وتطبق قوانينها التشريعية وتتبع تنظيماتها الادارية واجراءاتها القضائية وتعليماتها المباشرة.

د - تتمتع الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية باستقلالية مالية، وتقوم بفرض ضرائبها الخاصة المتنوعة بدون اذن الحكومة المركزية وذلك من اجل الانفاق على البرامج والمشاريع التابعة لها وتنفيذ اعمالها. أما الهيئة المحلية في الدولة الموحدة فهي اما أن تكون معدومة الاستقلالية المالية بحيث تأتي كل مصادرها المالية من الحكومة المركزية أو يسمح لها بفرض بعض الرسوم والضرائب المحدودة التي تأذن لها الحكومة المركزية بفرضها وتخولها سلطة جبايتها.

وباختصار فان الحكومة المحلية في الدولة الفدرالية تتمتع باستقلال سياسي وقانوني ومالي واداري، بينما تفتقر الادارة او الهيئة المحلية في الدولة الموحدة للاستقلال في كل هذه المجالات[8].

٣- وفيما يتعلق بمزايا وعيوب كل من الدولة الموحدة والدولة الفدرالية فيمكن القول ان وحدة السلطة في الدولة الموحدة المتبلورة في وحدة القوانين والضرائب ومركزية تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع وتنظيم الجهاز الاداري، تعتبر ميزة كبيرة اذا ما قورنت بمشاكل ازدواجية السلطة في الدولة الفدرالية كما تتضح في ازدواجية القوانين والضرائب وازدواجية تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات، وازدواجية الجهاز الاداري. وبالمقابل فان المركزية الشديدة في الدولة الموحدة سواء في سن القوانين التشريعية او اتخاذ القرارات الادارية او الاشراف على المشاريع والخدمات تعتبر من عيوب

8- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 187-196. See also Rodee et al, **Op. Cit.**, p. 331-334, 296-299. See also Polin, **Op. Cit.**, p. 171-189.

الدولة الموحدة اذا ما قورنت بمزايا الحكم المحلي في الدولة الفدرالية حيث يتم جني ثمار الاشراف المحلي المباشر على ادارة شؤون الافراد.

وليس من الغريب ان ينتقد بعض كتاب الولايات المتحدة الامريكية الازدواجية في النظام الفدرالي الامريكي، في حين أن المفكرين الفرنسيين ينتقدون بشدة مركزية النظام الفرنسي الموحد و يعتقدون بانها تؤدي الى شلل الاعمال الحكومية (علما ان فرنسا هي من الدول الموحدة التي تتمتع فيها البلديات المحلية بصلاحيات واسعة). ليس من المستغرب اتخاذ هذا الموقف المتناقض من قبل مفكري الولايات المتحدة وكتاب فرنسا لان في ذلك تعبيرا عن المزايا والعيوب لكل من مركزية السلطة وازدواجيتها. ولعل هذه المزايا والعيوب تفسر اتجاه الدول الفدرالية نحو المزيد من المركزية، وتوسع الدول الموحدة في منح الصلاحيات لادراتها المحلية[٩]. هذا وان بعض الدول قد عدلت في انظمتها للاستفادة من مزايا كلا النظامين. فبعض الكتاب مثلا يتكلمون عن ايطاليا بوصفها دولة مركزية وتقع خارج نطاق الدولة الموحدة والدولة الفدرالية معا، حيث ان «مناطقها» التي يعترف بها دستور عام ١٩٤٧، تعتبر «وحدات اقليمية مزودة في بعض المجالات الادارية خصوصا بسلطة تشريعية فعلية»[١٠].

9- Rodee, **Op. Cit.**, p. 55-58.

١٠ - هوريو، المصدر السابق، ص ١٤٩.